

التقرير الصادر عن مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان)، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، يشيرون فيه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تواصل اعتقال (١٦) صحافياً في سجونها، من بينهم أربعة رهن الاعتقال الإداري*

٢٠٢٣/٥/٣

قالت مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان)، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة^[١] الذي يصادف اليوم الأربعاء الموافق الثالث من أيار/ مايو من كل عام، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تواصل اعتقال (١٦) صحافياً في سجونها، من بينهم أربعة رهن الاعتقال الإداري. وأضافت المؤسسات، في تقرير لها اليوم، إن سلطات الاحتلال تنتهج جملة من السياسات لتقييد حرية الرأي والتعبير^[٢] وفرض مزيد من الرقابة والسيطرة على الفلسطينيين، كجزء من أدوات نظام الفصل العنصري، وأبرزها سياسة الاعتقال، والتهديد، والحبس المنزلي، والاعتداءات المتكررة في ميدان العمل؛ وذلك في محاولة مستمرة لتقويض دورهم المجتمعي، والثقافي، والسياسي، ومنعهم من الكشف عن الجرائم المستمرة بحق الفلسطينيين. وشكّل العام المنصرم المحطة الأبرز في الجرائم، والانتهاكات بحق الصحفيين، فكان اغتيال الصحفية الشهيذة شيرين أبو عاقلة، الجريمة الأبرز التي شهدها العالم، والتي رافقها

* المصدر: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

<https://www.addameer.org/ar/news/5023>

[١] أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم العالمي لحرية الصحافة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، بناءً على توصية من المؤتمر العام لليونسكو. ومنذ ذلك الحين يُحتفل بالذكرى السنوية لإعلان ويندهوك في جميع أنحاء العالم في ٣ أيار/ مايو باعتباره اليوم العالمي لحرية الصحافة.

ويعود تاريخ اليوم العالمي لحرية الصحافة إلى مؤتمر عقده اليونسكو في ويندهوك في عام ١٩٩١. وكان المؤتمر قد عقد في الثالث من أيار/ مايو باعتماد إعلان ويندهوك التاريخي لتطوير صحافة حرة ومستقلة وتعددية. وبعد مرور ثلاثين سنة على اعتماد هذا الإعلان، لا تزال العلاقة التاريخية بين حرية التقصي عن المعلومات ونقلها وتلقيها من جهة، وبين المنفعة العامة، من جهة أخرى، تحظى بذات القدر من الأهمية. وسوف تقام سلسلة من الاحتفالات لإحياء الذكرى الثلاثين لاعتماد الإعلان خلال المؤتمر الدولي لليوم العالمي لحرية الصحافة. ان يوم ٣ أيار/ مايو بمثابة تذكير للحكومات بضرورة احترام التزامها بحرية الصحافة، وكما أنه يوم للتأمل بين الإعلاميين حول قضايا حرية الصحافة وأخلاقيات المهنة. اليوم العالمي لحرية الصحافة للأمم المتحدة (un.org).

[٢] حيث أكدت المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

محاولة الاحتلال التضليل عبر اختلاق عدة روايات لجريمة قتلها، ويتزامن هذا اليوم مع اقتراب الذكرى الثانية على استشهادها في ١١ أيار العام المنصرم، إضافة إلى قتل الصحفية غفران وراسنة.

وقالت المؤسسات: إلى أنه وفي ظل تصاعد العدوان على أبناء شعبنا منذ مطلع العام الماضي، والذي يعد أكثر الأعوام دموية منذ أكثر من ٢٠ عاماً، فإن الاحتلال صعد كذلك من حجم الاعتداءات، والانتهاكات بحق الصحفيين.

سياسة الاعتقال الإداري:

تشكل سياسة الاعتقال الإداري أبرز السياسات الممنهجة التي تستهدف الصحفيين، حيث تواصل سلطات الاحتلال اعتقال أربعة صحفيين إدارياً وهم: (الصحفي نضال أبو عكر، وعمر أبو الرب، ورجائي حمد، وياسين أبو لفح)، وتبرز هنا حالة المعتقل الصحفي نضال أبو عكر وهو من أقدم الصحفيين الذين بدأوا مواجهة الاعتقال الإداري، (ولد الصحفي نضال أبو عكر في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٨، في مخيم الدهيشة-بيت لحم، وهو متزوج ولديه ٣ أولاد، ويحمل درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة بيت لحم، وكان يعمل صحفياً ومعداً ومقدم برامج إذاعية).

ويواجه المعتقل أبو عكر الاعتقال الإداري منذ طفولته، وتجاوزت سنوات اعتقاله المتكررة قرابة الـ ١٨ عاماً، جلّها رهن الاعتقال الإداري، خاض خلالها إضرابات مفتوحة عن الطعام للمطالبة بالإفراج عنه وإنهاء ملف اعتقاله الإداري، وخلال هذه السنوات واجه الملاحقة والتهديد المستمر.

وأعادت سلطات الاحتلال اعتقاله مجدداً في الـ ١١ من آب/أغسطس ٢٠٢٢، بعد قرابة الشهرين ونصف من الإفراج عنه، وتم تحويله إلى الاعتقال الإداري).

وإلى جانب سياسة الاعتقال الإداري، فقد استهدفت سلطات الاحتلال الصحفيين عبر سياسة الحبس المنزلي، وبرزت قضية الصحفية لمى أبو غوشة التي تعرضت للاعتقال في شهر أيلول العام الماضي، وأفرج عنها لاحقاً بشروط منها الحبس المنزلي المستمر بحقها حتى اليوم، والذي يعتبر من أقسى السياسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال بشكل مركزي في القدس.

وبيّنت المؤسسات، إلى أن واقع الاحتلال فرض على مدار العقود الماضية على الصحفي الفلسطيني واقعاً خاصاً فإلى جانب نضاله الصحفي، المستمر ضد الاحتلال، انخرط كذلك في العمل النضالي بكل أشكاله، وأدواته كحق مشروع في تقرير المصير، والذي يشكل عملهم أبرز أدوات النضال الفلسطينية، ومن أبرز الصحفيين المحكومين بأحكام عالية في سجون الاحتلال، الأسير محمود عيسى المحكوم بالسجن ثلاث مؤبدات و(٤٦) عاماً؛ الأسير باسم خندقجي المحكوم بالسجن لثلاث مؤبدات، والأسير أحمد الصيفي المحكوم بالسجن لمدة (١٧) عاماً، والأسير منذر مفلح المحكوم بالسجن لمدة (٣٠) عاماً، والأسير هيثم جابر المحكوم بالسجن لمدة (٢٨) عاماً، والأسير يزن جعفر أبو صلاح المحكوم بالسجن لمدة (٤) سنوات.

علمًا أنّ كل من الأسرى: محمود عيسى، وباسم خندقجي، ومنذر مفلح، وهيثم جابر، تمكّنوا خلال سنوات أسرههم من إنتاج مجموعة من الكتب والروايات الهامة، حيث يُشكل الإنتاج المعرفي والأدبيّ، أبرز أدوات الأسرى في مواجهة سياسات الاحتلال في سجونهم، وجزء هام من التأكيد على حقّهم في حرية الرأي والتعبير.

ومن الجدير بالذكر، إلى أنّ الاحتلال صعّد من عمليات اعتقال الصحفيين منذ أواخر عام ٢٠١٥، والذي تزامن مع اندلاع الهبة الشعبية، إضافة إلى اعتقال المئات من المواطنين تحت بند ما يُسمى "بالتحريض"، على مواقع التواصل الاجتماعيّ، وطالت هذه الاعتقالات صحفيين، وطلبة، وأكاديميين، ونشطاء، كما وتعرضت شركات بث وإذاعات، ومقرات لفضائيات خلال الأعوام القليلة الماضية، إلى الإغلاق من قبل الاحتلال بأوامر عسكرية، رافق ذلك عمليات تخريب، ومصادرة ممتلكاتهم، وبعض وسائل الإعلام أُغلقت جرّاء ذلك، وفقد عددًا من الصحفيين عملهم. ويشار أنّه وفي تاريخ ٢٧/١٢/٢٠٢١ أقرت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للشؤون التشريعية بالإجماع مشروع قانون منع التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي لعام ٢٠٢١، جاء هذا القانون في ظل التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ، وتنوع المنصات الرقمية العالمية، حيث أصبح الفلسطينيون يستخدمون مثل هذه المنصات لدعم قضيتهم وفضح انتهاكات الاحتلال الجسيمة التي تحصل على الأراضي الفلسطينية.

وجددت المؤسسات مطالبتها للمؤسسات الحقوقية الدولية، بالتدخل جديًا لوضع حدّ لانتهاكات الاحتلال المتواصلة بحقّ الصحفيين، ومنها عمليات الاعتقال الممنهجة، خاصّة سياسة الاعتقال الإداريّ، وضمان حقّهم في ممارسة حرية الرأي والتعبير، حيث يعدّ استهداف الصحفيين مخالف للقانون الدوليّ الانسانيّ، الذي وفر حماية خاصة لهم.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>